

أوروبا في دوّامة الطاقة؛ التضخم والديون

في غضون ذلك، ركّزت العواصم الأوروبية طوال الأشهر المنصرمة، عبر تسليط الضوء على الإفرازات الأمنية والملاحية لهذه الأزمة، على تأكيد حيّزية الملاحاة؛ إذ انتقد المجلس الأوروبي في مداولاته بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ٢٠٢٦، دون أن يُدين العدوان العسكري لأمريكا والكيان الصهيوني ضدّ إيران الذي مهد السبيل لتمدّد رقعة الأزمة واضطراب تجارة الطاقة، حق الدفاع المشروع، مؤكّداً في الوقت عينه حتمية صون الملاحة البحرية الحرة عبر مضيق هرمز. من جانبها، شددت إيران منذ اندلاع شرارة الأزمة على ضرورة تقييم واقع مضيق هرمز ضمن السياق الشامل لاعتداءات أمريكا والكيان الصهيوني ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية وانعكاسات اتساع رقعة المواجهة، مؤكّدة أنه لا يستقيم للدول الأوروبية التباكي على الأثمان الاقتصادية للأزمة دون أن تتبرأ من النهج العدواني لكل من واشنطن وتل أبيب. وبعيداً عن تضارب الروايات، تنطلق لغة الأرقام بحقيقة ناصعة؛ إذ إن تعطل حركة العبور في هرمز، وتراجع تدفق النفط، واشتعال أسعار الخام والغاز، قد تجاوزت الميادين العالمية لتتسلل مباشرة إلى نسب التضخم، ومعدلات الفائدة،

تجد أوروبا نفسها اليوم مقيدة بين خيارات سياسية واقتصادية معقدة، فبقاء أزمة الطاقة متأججة من شأنه ترسيخ التضخم لفترات مديدة فوق المعدلات المستهدفة. ودفع البنك المركزي الأوروبي للمضي في فرض فوائد مصرفية مرتفعة، ومضاعفة أعباء الدين السيادي على كفرنسا وإيطاليا

٢٠٢٦ أن الدين العام الفرنسي سجّل مع انتضاء الربع الثاني من العام الجاري ثلاثة تريليونات و٥٩٥ ملياراً و٥٠٠ مليون يورو. ويمثل هذا الرقم ما نسبته ١١٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا، مسجلاً ارتفاعاً قدره ٥٩ ملياراً و٦٠٠ مليون يورو خلال ثلاثة أشهر فحسب، علماً بأن منسوب الدين في الربع الأول من العام كان يستقر عند ١١٧/٥ ٪. ويعني تصاعد أسعار الفائدة أن كلفة سداد خدمة هذا الرّك الهائل من الديون ترتفع باطراد يوماً تلو الآخر. ولا تقف هذه المعضلة عند حدود فرنسا وحدها؛ فالبلدان الغارقة في الديون داخل منطقة اليورو تقع تحت وطأة مطرقة وسندان في آن واحد: فمن جهة، يترتب عليها سداد عوائد أضخم لإعادة تمويل وتمديد ديونها السابقة، ومن جهة أخرى، تجد نفسها ملزمة بإنفاق أموال عامة إضافية للحد من وطأة الفواتير الباهظة للطاقة على المواطنين والأنشطة الصناعية. وكانت المفوضية الأوروبية قد قدّرت في شهري نيسان/ أبريل - أيار/ مايو ٢٠٢٦ إجمالي حزم الدعم والإعانات التي تنبئها أو أعلنت عنها حكومات الاتحاد لمجابهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية

برميل، وهو يوازي أكثر من ٦ ٪، بينما انحدرت احتياطات زيت الوقود لدى الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يتجاوز الـ ٢٠ ٪. وتُبرهن هذه المعطيات الرقمية على أن مساحة الأمان التي تمتعت بها الاقتصادات الكبرى لدى اندلاع الأزمة لامتصاص صدمة الطاقة قد تآكلت الآن؛ ويؤكد مراقبون أن السحب المتكرر من الاحتياطات المخصصة للطوارئ قد يُسهم في لجم الأسعار على المدى القريب، بيد أنه لا يمثل بديلاً حقيقياً عن الاستئثاف المستقر لتدفق الطاقة الطبيعي عبر مضيق هرمز. وتبرز انعكاسات هذا الارتباك حالياً في مؤشرات التضخم الأوروبية؛ حيث ذكرت الدائرة الإحصائية للاتحاد الأوروبي، الخميس الماضي، أن المعدل السنوي للتضخم في منطقة اليورو صعد في شهر أيلول/ سبتمبر إلى ٣/٨ ٪، مقارنة بـ ٣/٢ ٪ المسجلة في الشهر الذي سبقه. وطبقاً لهذا التقرير، فقد استقر تضخم قطاع الطاقة في منطقة اليورو عند ١٤/٣ ٪ خلال شهر آب/ أغسطس، غير أنه قفز في أيلول/ سبتمبر مسجلاً ١٨/٨ ٪. تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة التضخم، بمعزل عن قطاع الطاقة، لم

النفط؛ يُظهر الإفراج مجدداً عن جزء من الاحتياطات النفطية العالمية بالتزامن مع قفزة أسعار الطاقة وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم تكاليف اقتراض الحكومات الأوروبية، أن تداعيات الصراع القائم بين أمريكا والكيان الصهيوني من جهة وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية في غرب آسيا قد بلغت الآن اقتصاد القارة العجوز، وفاقت الجدول الدائر بشأن التكاليف الاستراتيجية لمرافقة أوروبا لسياسات واشنطن وتل أبيب. ووافق قادة مجموعة السبع، يوم الجمعة ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٦، في اجتماع افتراضي طارئ على الإفراج عن ١٠٠ مليون برميل من النفط والديزل من الاحتياطات الاستراتيجية؛ وذلك بغية تخفيف الضغط الناجم عن صعود أسعار الطاقة على الأسر، والقطاعات الصناعية، والاقتصادات الكبرى في العالم. وجاء في البيان الرسمي الصادر عن مجموعة السبع أن «سوق النفط العالمية تواجه تقلبات غير مسبوقة، وأن ارتفاع الأسعار بات يهدد الاستقرار الاقتصادي ورفاهية المواطنين». وبناءً على هذا القرار، ستدخل ١٠٠ مليون برميل من الاحتياطات إلى السوق على مدى أربعة أشهر، ومن المقرر أيضاً طرح قسم كبير من الديزل خلال الأيام العشرين الأولى. بل إن مجموعة السبع طلبت من الوكالة الدولية للطاقة بحث إمكانية السحب الإضافي من احتياطات الديزل في حال تواصلت الضغوط. وتأتي هذه الخطوة استكمالاً للقرار كان قد اتخذ في شهر آذار/ مارس؛ حيث وافقت الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة ١١ آذار/ مارس ٢٠٢٦ على تحرير غير مسبق لـ ٤٠٠ مليون برميل من الاحتياطات المخصصة لحالات الطوارئ لاحتواء الصدمة التي أصابت السوق العالمية للنفط. ورحب الاتحاد الأوروبي آنذاك بهذا القرار، معلناً أن الهدف الملح يتمثل في الحفاظ على استمرار تدفق شحنات الطاقة واستئناف حركة العبور في مضيق هرمز.

وعلى هذا النحو، شهدت سوق الطاقة في غضون أقل من سبعة أشهر مرحلتين كبيرتين من التدخل الطارئ. وتُعدّ المرحلة الثانية بطبيعة الحال، من الوجهتين القانونية والتنفيذية، جزءاً من التزامات أوسع اقترحتها خطة شهر آذار/ مارس، غير أن القرار المستجد لمجموعة السبع يعكس أنه، خلافاً للأمال الأولى، لم تستعد السوق أوضاعها الطبيعية بعد، وأن الحكومات تجد نفسها مضطرة من جديد لضخ شطر من احتياطاتها الاستراتيجية في الأسواق. وترتد جذور هذه الأزمة إلى المكنة المحورية لمضيق هرمز في التجارة الدولية للطاقة؛ إذ أعلنت الوكالة الدولية للطاقة، في تقرير رسمي صدر في شهر آذار/ مارس ٢٠٢٦ أن النزاعات الدائرة في غرب آسيا تسببت في أضخم خلل في الإمدادات عبر تاريخ سوق النفط العالمية. فقد كان يعبر مضيق هرمز قبل اشتعال شرارة الأزمة نحو ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط الخام والمشتقات البترولية، بيد أن هذا المنسوب تقلص في مرحلة معينة إلى مستويات ضئيلة للغاية، وخفضت الدول المطلة على الخليج الفارسي إنتاجها اليومي بما لا يقل عن ١٠ ملايين برميل. ولا تقتصر أهمية مضيق هرمز بكل تأكيد على النفط فحسب؛ إذ يعبر هذا الشريان المائي نصيب وافر من تجارة الغاز الطبيعي المسال الدولية، ومن ثم فإن حدوث أي اضطراب في هذا العمر الاستراتيجي ينعكس بصورة فورية على أوروبا. فقد أضحت القارة العجوز، في أعقاب تقليص وارداتها من الطاقة الروسية خلال الأعوام الخوالي، أكثر ارتهاً بالسوق العالمية للغاز الطبيعي المسال، وباتت كل صدمة تقع في مسارات الخليج الفارسي تتردد أصدائها سريعاً في أسعار الغاز الأوروبية.

وأفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في أحدث مراجعتها لها، بأن مخزونات الغاز الأوروبية تقف حالياً، بالنسبة لمثل هذه الفترة من السنة، عند أدنى مستوى يُسجل منذ أزيد من ١٥ عاماً. ويوضح التقرير نفسه أن المخزونات النفطية المرصودة عالمياً تراجعت في الفترة ما بين شباط/ فبراير وآب/ أغسطس بنحو ٥٠٧ مليون



الصمود الإيراني يُرسّخ معادلات النظام العالمي الجديد

رأى عالم الاجتماع والأستاذ الجامعي الإيراني «حمزة نوذري» أن التحولات الجارية في بنية النظام الدولي تؤكد دخوله مرحلة جديدة تتسم بأفول الهيمنة الأمريكية وتراجع قدرتها على فرض معادلات القوة الأحادية، مشيراً إلى أن شجاعة الشعب الإيراني وصموده الثابت أثبتا عملياً تآكل عناصر القوة الصلبة والناعمة للولايات المتحدة وفشلها في إخضاع الدول المستقلة. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، «يوم الإثنين ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، أن النظام العالمي يشهد حالة من عدم الاستقرار وتشتت القوة نتيجة ظهور قوى دولية صاعدة كالصين في مواجهة النفوذ الأمريكي، في ظل تخطيط أوروبي واضح، وهو ما دفع واشنطن إلى التخلي عن مبادئ التجارة الحرة واللجوء لسياسات الحماية الجمركية والتدخلات السياسية الفجة للحفاظ على مكانتها. ولفت نوذري إلى أن الإدارة الأميركية تحاول بالأسه تعويض تراجعها عبر تصعيد الضغوط والتهديدات وشنّ الحروب وتوسيع مبيعات الأسلحة لإخضاع الدول لسياساتها، معتبراً أن ادعاءاتها بأمين الطاقة ليست إلا إعطاء لنهب الموارد وفرض العقوبات، فضلاً عن تسبب سياساتها في تهديم وإضعاف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة. وأوضح الكاتب أن المساعي الأميركية تتركز على استهداف الدول التي تمتلك مقدرات استراتيجية وقدرة على المساهمة في تغيير بنية النظام العالمي، ساعية إلى إضعافها بكافة السبل، غير أن ثبات قوى المواجهة أسقط هذه المخططات وكشف زيف الهيمنة التي كانت تتمتع بها واشنطن في السابق. واختتم الكاتب مقاله بالتشديد على أن العالم بات في قلب حقبة انتقالية حاسمة من التعددية، مؤكّداً أن استقرار النظام الدولي لم يعد خاضعاً للإملاءات الأميركية، بعدما أثبتت التجربة الإيرانية أن الإرادة الوطنية قادرة على كسر التفوق الأميركي وفرض واقع دولي جديد.

شروط طهران السبعة ترسم معادلة الردع في هرمز

أكد الكاتب الإيراني «مهدي سيف تبريزي» أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية دشّنت مرحلة جديدة من الردع الاستراتيجي بوجه المخططات الأميركية، مشدداً على أن مفتاح مضيق هرمز سيبقى بيد طهران حتى الإقرار الكامل بشروطها السبعة المنبثقة عن تفاهم إسلام آباد، بعدما باتت استسلام واشنطن والكيان الصهيوني أمام معادلات القوة الإيرانية حقيقة ميدانية لا يمكن الالتفاف عليها. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «جام جم»، يوم الإثنين ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، أن تناغم الخطاب بين مجلس الشورى الإسلامي ووزارة الخارجية يجسّد عقيدة التلاحم التام بين الميدان والدبلوماسية، لافتاً إلى أن الرسائل السريّة المتكررة التي يبعثها البيت الأبيض عبر الوسطاء تكشف بوضوح حجم المأزق الأميركي بعد تبدل موازين القوى في المنطقة منذ ملحمة السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. وتابع الكاتب: أن السيطرة الإيرانية الحالية على الممرات المائية أنهت عقوداً من محاولات فرض الهيمنة البحرية الأميركية، وكزست عرفاً دولياً وقانونياً جديداً مفاده أن أمن الطاقة إما أن يكون مضموناً للجميع أو لن يُسمح لأي معتدٍ بنهب مقدرات المنطقة، وهو ما دفع شركات الشحن ودوائر التأمين العالمية إلى الإذعان لحقائق السيادة الإيرانية والأعراف بحقوق الشعب الإيراني المشروعة. وأوضح سيف تبريزي أن مساعي عزل طهران تلاشت تماماً في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنينوبورك بفضل الحضور الدبلوماسي الوزان للمبادرات الإيرانية، مما دفع الإدارة الأميركية للتصرف بارتباك وانفعال، مشيراً إلى أن شروط فتح العمر المائي ذات طابع حقوقي وغير قابلة للتفاوض، وأن خيارات العقوبات والتهديدات العسكرية أثبتت إفلاسها التام.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن فشل الحرب المعرفية والنفسية المعادية يعود إلى الوعي والالتفاف الجماهيري حول القيادة والقوات المسلحة، مشدداً على أن صمود الشعب الإيراني والافتتار العسكري هما اللذان يفرضان اليوم قواعد الاشتباك ويجبران القوى الدولية على الانصياع لمعادلات العدالة والقوة التي ترسمها طهران.

الدبلوماسية الإيرانية؛ وثّيت موازين الردع في اليمن

اعتبر الدبلوماسي الإيراني السابق «عبد الرضا فرجي راد» أن مواصلة المسار الدبلوماسي بين إيران والمملكة العربية السعودية تمثل ضرورة استراتيجية ملحة لحماية المكاسب الميدانية في اليمن وتجنب المنطقة مواجهة شاملة تسعى واشنطن لفرضها، مؤكّداً أن تثبيت معادلات القوة لصالح محور المقاومة يتطلب توظيف الأدوات السياسية بمرونة وحكمة عالية. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، يوم الإثنين ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، أن طهران قادرة على تفعيل وساطة تمهيدية عبر باكستان للتوصل إلى تفاهات مع الرياض تقضي برفع العقوبات المفروضة على أنصار الله أو تجميد الجزء الأكبر منها لوقف القتال مرحلياً، مستندة في ذلك إلى بقاء القنوات الدبلوماسية نشطة بين الجانبين، وهو ما جسّده الاتصال الأخير لوزير الخارجية السعودي لتقديم التعازي لنظيره الإيراني الدكتور عباس عراقي. وتابع الكاتب: أن المرحلة الراهنة تفرض على أنصار الله العمل على تثبيت مواقع سيطرتها الاستراتيجية، وفي مقدمتها مضيق باب المندب، وإدارة قدراتها العسكرية بمبدأ النفس الطويل، لافتاً إلى أن المعركة تتطلب مناورات محسوبة ومحطات مدروسة لإعادة ترتيب الأوراق لضمان استدامة الزخم وتفاذي فخاخ الاستنزاف. ولفت فرجي راد إلى أن الدوائر العسكرية والسياسية في البيت الأبيض، خلال اجتماع موسع برئاسة فالس، نجحت سنابروهاوت التصعيد العسكري ضد إيران واليمن، محذراً من مساعي واشنطن لجذب أطراف إقليمية إلى هذا التحرك، ومذكراً في الوقت ذاته بقدرة القوات اليمنية على توجيه ضربات رادعة في العمق حال الانخراط في أي اعتداء تديره الإدارة الأميركية بالتنسيق مع الكيان الصهيوني. وأوضح الكاتب أن الانتقال إلى مرحلة الحوار المباشر بين طهران والرياض عقب التمهيد الباكستاني سيعزز فرص الحل السياسي، ويمنع واشنطن من توظيف التوترات الإقليمية لخدمة مصالحها الخاصة والانتخابات داخل الكيان الصهيوني. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن التحلي باليقظة السياسية والتنسيق الميداني يحصنان قوى المقاومة بوجه الترتيبات العدائية المستجدة، مشدداً على أن المزاوجة بين الاقتدار والعمل الدبلوماسي هي السبيل لإحياء المخططات التخريبية التي يحكيها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ضد أمن المنطقة واستقرارها.

الناجمة عن غلاء الطاقة المرتبط بصراعات غرب آسيا بنحو ١٤ ملياراً و٥٠٠ مليون يورو. وحذرت المفوضية الأوروبية من حينه من أن استمرار العمل بحزم المساعدة هذه حتى نهاية السنة قد يقفز بكلفتها الإجمالية إلى عتبة ٣٨ ملياراً و٦٠٠ مليون يورو. وقد أنتجت هذه الملاسات معضلة مركبة أمام الحكومات الأوروبية: فالطاقة المرتفعة ترفع وتيرة التضخم، والبنك المركزي يرفع الفائدة لمحاصرة التضخم، وارتفاع الفائدة يجعل من استئانة الحكومات أمراً أكثر كلفة وعسراً، في حين تضطر الحكومات عنها لضخ مليارات اليوروهات كدعوم جديدة لموازنة أثمان الطاقة الصاعدة. وأطلق صندوق النقد الدولي تحذيرات صريحة إزاء هذه الدوامة بالذات؛ حيث رجّح الصندوق في أحدث تقديراته ألا يتجاوز النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو خلال عام ٢٠٢٦ نسبة ٠/٩ ٪، مشيراً إلى أن المتواصل لأسعار الفائدة بهدف احتواء التضخم يُلقي بأعباء اقتراض إضافية على كاهل الأسر والمؤسسات، ويضاعف في الآن ذاته الضغوط على الحكومات المثقلة بديون طائلة. وأوردت مؤسسة أليانز الاقتصادية، ضمن قراءة تحليلية لسوق السندات الأوروبية، أن ارتداد أسعار الطاقة نحو الصعود منذ شهر تموز/ يوليو قد قاوم توقعات التضخم واحتمالات تشديد السياسة النقدية من جانب البنك المركزي الأوروبي، وزاد من حرج موقف سوق الديون وأعباء استئانة الحكومات في أوروبا، منبهة إلى أن استمرار كلفة الاقتراض المرتفعة إلى من هواجس عدم استدامة المديونية لدى هذه الدول. وتُعدّ فرنسا، في الوقت الحالي، أحد أجلى الشواهد على هذه الضغوط؛ حيث أعلن المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء في ٢٩ أيلول/ سبتمبر

تتعد ٣/٢ ٪، ما يُثبت أن القسم الأعظم من هذه الطفرة السعرية المستجدة ينبع مباشرة من قطاع الطاقة. وقد أقرّ البنك المركزي الأوروبي هو الآخر علانية بالعلاقة العضوية القائمة بين أزمة غرب آسيا وأسعار الطاقة وتنامي معدلات التضخم؛ إذ أقدم مجلس محافظي البنك في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٦ على رفع أسعار الفائدة الرئيسية بواقع ٢٥/٠ نقطة مئوية، وصرّح بأن المواجهات في غرب آسيا ما فتئت تولّد ضغوطاً تضخمية، وأن التضخم سيظل مستقراً لأمد طويل فوق الهدف المرسوم البالغ ٢ ٪. وشدد البنك المركزي الأوروبي على أن ارتفاع كلفة مصادر الطاقة أدى إلى اشتعال الأسعار، متوقعاً امتداد تداعيات ذلك خلال شطركبير من السنة القادمة. وهنا على وجه التحديد تنحدر أزمة الطاقة نحو مسار أكثر تعقيداً؛ فإن الرفع المتواصل لأسعار الفائدة بهدف احتواء التضخم يُلقي بأعباء اقتراض إضافية على كاهل الأسر والمؤسسات، ويضاعف في الآن ذاته الضغوط على الحكومات المثقلة بديون طائلة. وأوردت مؤسسة أليانز الاقتصادية، ضمن قراءة تحليلية لسوق السندات الأوروبية، أن ارتداد أسعار الطاقة نحو الصعود منذ شهر تموز/ يوليو قد قاوم توقعات التضخم واحتمالات تشديد السياسة النقدية من جانب البنك المركزي الأوروبي، وزاد من حرج موقف سوق الديون وأعباء استئانة الحكومات في أوروبا، منبهة إلى أن استمرار كلفة الاقتراض المرتفعة إلى من هواجس عدم استدامة المديونية لدى هذه الدول. وتُعدّ فرنسا، في الوقت الحالي، أحد أجلى الشواهد على هذه الضغوط؛ حيث أعلن المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء في ٢٩ أيلول/ سبتمبر

وأعباء المعيشة اليومية، وتراكم ديون الحكومات الأوروبية. ويكشف توجه مجموعة السبع نحو السحب الإضافي لـ ١٠٠ مليون برميل أن الدول الصناعية لم تنظر بالقدرة على تقويض هذه الآثار بالاعتماد فقط على القنوات التقليدية للسوق؛ فكلما توصل استنزاف المخزونات المخصصة للطوارئ، ضاقت مساحة الأطمئنان في قطاع الطاقة الدولي، وصار بمقدور أي هزة جديدة أن تُحدث ارتداداً عنيفة في مستويات الأسعار. كما حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تآكل احتياطات الوقود، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الدولي أكثر انكشافاً وهشاشة حيال الصدمات القادمة. وتجد أوروبا نفسها اليوم مقيدة بين خيارات سياسية واقتصادية معقدة؛ فبقاء أزمة الطاقة متأججة من شأنه ترسيخ التضخم لفترات مديدة فوق المعدلات المستهدفة، ودفع البنك المركزي الأوروبي للمضي في فرض فوائد مصرفية مرتفعة، ومضاعفة أعباء الدين السيادي على حكومات كبرى كفرنسا وإيطاليا. وتأسيساً على هذا المنظور، فمن المرجح أن تتعالي في الشهور القادمة وتيرة النقاشات حول جدوى المقاربة السياسية الخارجية لأوروبا في غرب آسيا في مقابل الأثمان الباهظة التي يسبدها فاطنو هذه القارة عبر فواتير الخدمات، وأسعار المحروقات، ونسب الفوائد، وأثبتت العودة مجدداً للسحب من المخزونات الاستراتيجية أن أزمة هرمز لم تعد مجرد صراع إقليمي يدور خلف التخوم الأوروبية، بل غدت إحدى المعضلات الهيكلية التي تضرب في صلب الاقتصاد الداخلي للقارة العجوز.